خلال جلسة مجلس الوزراء برئاسة ولي ولي العهد

المملكة تدعو العالم لوقف نزيف شعوب المنطقة ومحاربة الحركات الإرهابية

جددت المملكة دعوتها إلى أهمية تضافر الجهود الدولية لوقف نزيف دماء شعوب المنطقة ومحاربة الحركات الإرهابية المتطرفة، كما رحبت بموافقة مجلس الأمن الدولي بالإجماع على قطع التمويل عما يسمى بتنظيم "داعش" وجبهة النصرة، مطالبة بتوحيد جهود الدول والشعوب لمواجهة خطر الإرهاب والتنسيق الأمثل للقضاء عليه.

جاء ذلك في جلسة مجلس الوزراء التي ترأسها صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين، وعقدها المجلس أخيراً في جدة.

وأوضح معالي الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة وزير الثقافة والإعلام، عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء جدد دعوات المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين لتوحيد جهود الدول والشعوب لمواجهة خطر الإرهاب وأهمية التنسيق الأمثل بين الدول للقضاء عليه، ورفع في هذا الشأن الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين على دعمه للمركز الدولي لمكافحة الإرهاب بمبلغ مائة مليون دولار، إيماناً منه بأن الإرهاب شر يقلق المجتمع الدولي ويهدد الإنسانية جمعاء.

كما قدر المجلس ما عبر عنه بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة من شكر لخادم الحرمين الشريفين على جهوده لتأسيس المركز الدولي لمكافحة الإرهاب ودعمه، وحشد الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب والقضاء عليه في مناطق العالم كافة.

وبيّن الدكتور عبدالعزيز خوجة أن مجلس الوزراء استعرض بعد ذلك جملة من التقارير عن تطورات الأوضاع في المنطقة، مشدداً على ما تضمنه البيان الختامي لوزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وما أكد عليه من أهمية تضافر الجهود من أجل وقف

مجلس الوزراء يرحب بموافقة مجلس الأمن الدولي بالإجماع على قطع التمويل عن "داعش" وجبهة النصرة

نزيف دماء شعوب المنطقة وحماية مصالحها ومكتسباتها ومحاربة الحركات الإرهابية المتطرفة؛ تعزيزاً للأمن والاستقرار العالميين.

ورحب مجلس الوزراء بموافقة مجلس الأمن الدولي بالإجماع على قطع التمويل عما يسمى بتنظيم "داعش" وجبهة النصرة، ووضع عدد من الأشخاص على القائمة السوداء لارتباطهم بالجماعتين المسلحتين، والتهديد بفرض عقوبات على أي شخص يساعد الجماعتين الإرهابيتين.

وذكّر مجلس الوزراء في هذا السياق بالأمر الملكي الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين بتاريخ ١٤٣٥/٤/٣هـ المتضمن المعاقبة بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على عشرين سنة لكل من شارك في أعمال قتالية خارج المملكة بأي صورة كانت والانتماء للتيارات أو الجماعات، وما في حكمها الدينية أو الفكرية المتطرفة أو المصنفة كمنظمات إرهابية داخلياً أو إقليمياً أو دولياً أو تبني فكرها أو منهجها بأي صورة كانت.

كما نوه بالبيان الختامي للاجتماع الطارئ الثاني للجنة التنفيذية لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في مقر المنظمة في جدة حول العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وما عبر عنه من قلق بالغ إزاء تدهور الأوضاع وتفاقم الأزمة الإنسانية في قطاع غزة بسبب استمرار العدوان والحصار الإسرائيلي غير الإنساني، ودعوة فريق الاتصال الوزاري الذي تم تشكيله إلى التحرك والاتصال بالأطراف الدولية الفاعلة بشكل عاجل والعمل على وقف الاعتداءات الإسرائيلية ونقل رسالة المنظمة وقراراتها.

"الشؤون الاجتماعية" تحدد "قدرة العائل" وفقاً للتغيرات الاقتصادية

وافق مجلس الوزراء بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من معالي وزير الشؤون الاجتماعية في شأن طلبه تفسير عبارة "قدرة العائل" الواردة في الفقرة ١٠ من المادة الأولى من نظام الضمان الاجتماعي، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٢٩ / ١٥) وتاريخ ١٤٣٤/٦/٤هـ، قرر ما يلي :

- اعتبار المقصود بقدرة العائل قدرة الشخص - استناداً إلى موارده المادية الثابتة والمستقرة - على تأمين احتياجات المعيشة الأساسية لمن تلزمه نفقتهم شرعاً من مسكن وملبس ومأكل ومشرب وعلاج وتعليم ومواصلات.

- قيام وزارة الشؤون الاجتماعية بوضع القواعد والمحددات القيمية المناسبة لتحديد قدرة العائل وفقاً للتغيرات الاقتصادية في المملكة، ومراجعتها دورياً من خلال نظام الضمان الاجتماعي ولائحته التنفيذية.